

دور المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي*

دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2021-2012

دلشاد حبيب جبار، العلوم المالية والمصرفية، الإدارة والاقتصاد، جامعة زاخو، مدينة زاخو، إقليم كردستان، العراق
حكمت رشيد سلطان، الإدارة والاقتصاد، جامعة نوزوز، مدينة دهوك، إقليم كردستان، العراق

المستخلص

تسعى الدراسة إلى توضيح الدور التي تلعبه المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي، وكذلك مدى أهمية تبنى قطاع مصرفي من لتمكين من التصدي للصدمة المالية الغير المتوقعة وتحقيق الاستقرار المالي والتي بدوره تؤدي إلى الاستمرارية والنمو، وقد أعتمد الباحثان على المنهج التحليلي لقياس واستكمال متطلباتها اعتماداً على البيانات الكمية للمصارف المبحوثة والمنشورة والبالغ عددها (8) مصارف وتم تحليلها من خلال البرامج الاحصائي (SPSS. Ver-26).

وتمثل أهم الاستنتاجات في وجود تأثير مباشر للمرونة المالية في الاستقرار المالي وأن أقوى علاقة تأثير معنوية كانت لمضاعف حق الملكية في الاستقرار المالي وأقل علاقة تأثير معنوية لنسبة الرصيد النقدي في الاستقرار المالي، ومن أبرز المقترحات هي إحداث التوازن بين احتفاظها بسيولة نقدية مناسبة لتغطية التزاماتها وبين رغبتها في تحقيق العوائد الممكنة للمالكين والمستثمرين وذلك لوجود علاقة عكسية بين هذين الهدفين.

الكلمات المفتاحية: المرونة المالية، الاستقرار المالي، القطاع المصرفي.

1. المقدمة

أزداد الاهتمام من قبل المصارف المركزية بتحقيق الاستقرار المالي، حيث أعدت من القضايا المهمة في جميع الدول وأخذت جانباً من الاهتمام من قبل المؤسسات المالية الدولية، لدورها الكبير في زيادة الثقة لدى الزبائن وإدراج الفئات المهمشة وتفعيل التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، ليتمكن القطاع المصرفي على الاستقرار في وظيفه الوساطة المالية وتوجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بشكل كفوء.

تلعب المرونة المالية دوراً مهماً في تحديد المشاكل التي تتعلق بقرارات التمويل وتفسيرها، من خلال التحكم في قرارات الرافعة المالية للمصارف ونسب السيولة لديها والاحتفاظ بالأرصدة الغير المستغلة والتي تمكن الاستفادة منها عند حدوث الاختلالات والمشاكل التي من شأنها أن تعيق من استثماراتها، وبذلك تؤثر المرونة المالية على هيكل رأس المال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

أن القطاع المصرفي المرن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال الحصول على مصادر التمويل المختلفة وبأقل التكاليف والتكيف مع المتغيرات التي تحدث في البيئة المالية ذات الطبيعة المتغيرة والتحسين من القرارات المالية والقدرة على مواجهة التهديدات واستغلال الفرص الاستثمارية، وتمويل المشاريع الصغيرة التي تتلائم مع المتطلبات العصرية وحاجة الزبائن، وبالتالي تحقيق النجاح والاستمرارية والنمو.

وتضمن هيكل البحث ثلاثة مباحث، أختص المبحث الأول بمنهجية البحث، وأشتمل المبحث الثاني على الاطار النظري، تناول المبحث الثالث الجانب الميداني، واختتمت البحث بالاستنتاجات والمقترحات.

*بحث مستل من أطروحة دكتوراه بعنوان (الدور الوسيط و المعدل للمرونة المالية في العلاقة التأثيرية بين الشمول المالي والاستقرار المالي).

1.1. منهجية البحث

1.2. مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسية للبحث في المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص والتي تقلل من ثقة الزبائن بالقطاع المصرفي ووجود عدد كبير من المستبعدين من النظام المالي الرسمي والتي تظهر بشكل واضح من خلال النسبة المتدنية للشمول المالي في العراق والتي تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ومن هنا فقد كان هاجس هذه المنظمات تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام مؤشرات المرونة المالية والحصول على مصادر التمويل بأقل التكاليف وتوفير فرص الاستثمار، ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال إثارة التساؤلات الآتية:

1. ماهي الأساليب المتبعة من قبل المصارف المبحوثة لتصدي المخاطر المالية التي تتعرض لها ؟

2. هل هناك إهتمام من قبل المصارف المبحوثة بمؤشرات المرونة المالية ؟

2.2. أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من أهمية القرارات المالية بالنسبة للقطاع المصرفي سواء المتعلقة بالتمويل من مصادرها المختلفة أو استثمار هذه الأموال في الفرص الاستثمارية المرحة، والتي تعد القطاع المالي الممول الرئيسي للقطاعات الاقتصادية الأخرى والجزء الأهم في النظام المالي وقدرته على جذب وشمول الشرائح المختلفة والمستبعدين إلى

النظام المالي الرسمي وتوظيف الأموال وإستثمار الفرص وإستغلالها، ومن جهة أخرى بيان الدور الكبير للمرونة المالية في مواجهة الصدمات المالية والحصول على التمويل بأقل التكاليف.

3.2 أهداف البحث

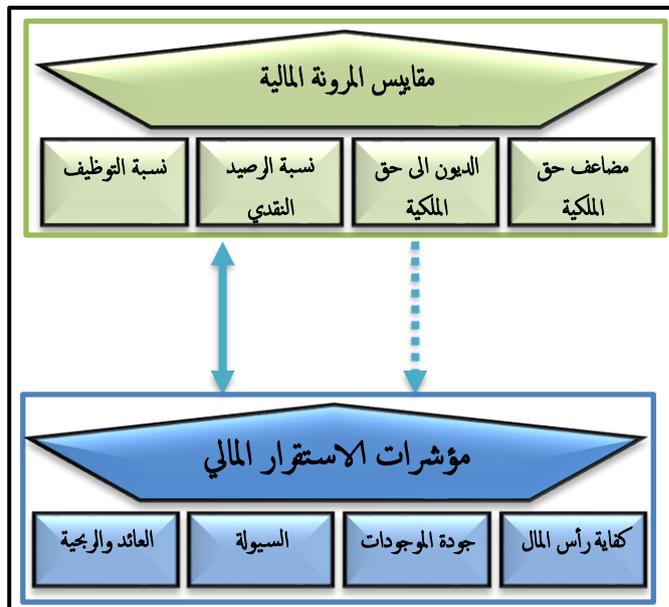
في ضوء مشكلة البحث فإن هدف البحث ينصب أساساً على تحديد الدور الذي تلعبه المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي لعدد من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتمكن من بناء قطاع مالي ومصرفي مرّن لتتمكن من مواجهة الصدمات المالية الغير المتوقعة في ظل البيئة المالية الغير المستقرة والتعرف على أهم أسباب عدم الاستقرار وتقديم مجموعة من المقترحات التي تساهم في زيادة الاستقرار المالي.

2.4 فرضيات البحث

- الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة معنوية موجبة بين المرونة المالية والاستقرار المالي إجمالاً وتفصيلاً في المصارف المبحوثة .
- الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير معنوي للمرونة المالية في الاستقرار المالي إجمالاً وتفصيلاً في المصارف المبحوثة.

5.2 مخطط البحث

تم الاستعانة بالمخطط الافتراضي التالي:



الشكل (1) المخطط الافتراضي للبحث

6.2 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بقطاع المصارف في سوق الأوراق المالية، أما بالنسبة للعينة فكانت عينة قصدية (عمدية) لعدد من المصارف المدرجة في هذا السوق والمكونة من (8) مصارف وذلك لتوافر الشروط وتوفر البيانات ويعود السبب في إختيار القطاع المصرفي، لأنه يعد أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً على القطاعات الأخرى .

3 الجانب النظري

1.3 المرونة المالية Financial Flexibility

1.1.3 ماهية المرونة والمرونة المالية Concept of Flexibility & Financial Flexibility

تم إدراج مصطلح المرونة في اللغة الانكليزية بداية القرن السابع عشر وتمثل الكلمة اللاتينية (Resilire) وتستخدم للتعبير عن التكيف مع البيئة ومدى قدرتها على مواجهة التغيرات (مريعي، 2020: 291).

وتعد (ماكينيس، 2017: 194) المرونة من الامور الهامة والصعبة في تقييمها في ظل وجود الكثير من المتغيرات الاقتصادية والبيئية والسياسية، وأصبح من المفاهيم الأكثر رواجاً في أوائل القرن الواحد والعشرين وهي تعني القدرة على مواجهة التحديات وإمكانية البقاء والاستمرار والتكيف معها. ويرى (سلطان وآخرون، 2018: 111) بأنها إمكانية إنشاء العلاقات المرنة بين الاشياء والتحكم من النظر إليها من جوانب مختلفة.

ويحدد قاموس (Oxford, 2011: 157) بأنها القدرة على التغيير والتلائم مع الظروف والمواقف المختلفة. ويرى (Hasan et al., 2018: 1615) أن المرونة هي عملية تطوي على الخبرة والمعرفة وتتمكن من الأفراد والمؤسسات التكيف مع الحالات الغير المتوقعة والصدمات السلبية. ويرى (علي، 2020: 14) أن المرونة تمثل قدرة المؤسسة على الاستجابة للتغيرات التي تحصل في البيئة التي تعمل فيها بواسطة القدرات التنظيمية والمالية والمادية التي تمتلكها عن طريق تغير بعض خصائصها.

2.1.3 مفهوم المرونة المالية Concept of Financial Flexibility

يرى (Zhang and Lin: 2022: 1) أنه القدرة الشاملة على التكيف الفعال مع المتغيرات البيئية أو التعامل مع عدم اليقين في النظام المالي ودمج الموارد المالية وتحسين القرارات المالية سواء ما يتعلق بالتمويل أو الاستثمار. وينظر إليها (Cherkasova and Kuzmin, 2018: 138) بأنها قدرة المؤسسة على الحصول على الموارد المالية إستجابة لأي أحداث مستقبلية غير متوقعة في الوقت المناسب وتعظيم قيمة المؤسسة.

ويشير (الطائي والجبوري، 2017: 544) إلى المرونة المالية بأنها مقياس لقدرة المؤسسة على الحصول على الموارد المالية وتوفيرها في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص الاستثمارية التي من شأنها أن تعظم من أهمية المؤسسة بما يعزز من موقفها التنافسي. وينظر إليها (بلعلمي، 2016: 454-455) على أنها العوامل الرئيسية التي تعتمد عليها في اتخاذ قرارات هيكل رأس المال، والقدرة على استجابة الصدمات المالية الغير المتوقعة للتدفقات النقدية أو الفرص الاستثمارية.

وينظر (Al Shammari and Al Yahya, 2021: 1012) إلى المرونة المالية على أنها أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات عند اتخاذ قراراتها المالية كونها المتطلبات اللازمة لجذب التمويل وتعظيم التدفقات النقدية اللازمة لمواجهة التغيرات المستمرة التي تحدث في فرص الاستثمار.

ويشير إليها (شاكرا، 2021: 47) بأنها إمكانية المؤسسة في الحصول على الموارد المالية إستجابة للحالات الطارئة التي تحدث في المستقبل، وقد تكون للمرونة المالية تأثير مباشر على القرارات الاستراتيجية للمؤسسة والتي تتعلق بهيكل رأس المال والسيولة والاستثمار. ويرى (الأسدي، 2021: 20) بأنها قدرة المؤسسات على استغلال الحلول الموجودة لديها للتصدي للآزمات المالية وإعادة بناء هيكل رأس المال لتجنب مخاطر الافلاس بالإضافة إلى استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة.

ويتفق كل من (منصور وآخرون، 2022: 109) و (منصور والمعموري، 2022: 109) على إنها إمكانية المؤسسة على تجنب العسر المالي المحتمل والصدمات الاقتصادية، وإن الحفاظ على المرونة المالية بمستوى معين يمكن أن يوظف الأموال بربحية أعلى ومخاطر أقل .

ويعد (الحمداني وعمران، 2022: 47) المرونة المالية أحد الابعاد الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسة في عملية التوازن المالي التي تسعى إلى تعزيزها وذلك لإستمرار المؤسسة ونموها. ويرى (Sreenivasula and Mamila, 2022: 1669) أن المرونة المالية هي قدرة المؤسسة من الحصول على الموارد المالية من أجل الاستجابة السريعة للأحداث المستقبلية الغير المتوقعة وتعظيم قيمتها.

عموماً فإن المؤسسات المرنة مالياً تتمتع بقدرة أكبر على استغلال الفرص ومواجهة الانخفاض الغير المتوقع للأرباح خلال الازمات، وحتى تكون المؤسسة المالية مرنة يجب عليها أن تتعامل بشكل أفضل مع كل من سياسة توزيع الارباح والرافعة المالية وهيكل رأس المال والسيولة الموجودة لديها والفرص الاستثمارية.

3.1.3 أهمية المرونة المالية The Importance of Financial Flexibility

تتمثل أهمية المرونة المالية من وجهة نظر العديد من الكتاب في الآتي:

- للمرونة المالية أهمية كبيرة للإستثمار وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة الاستثمارية من حيث استخدام المرونة في سياسة إدارة المحافظ الاستثمارية مما تسمح لها بإتخاذ القرارات المهمة في الأسواق المالية (Cherkasova and Kuzmin, 2018: 141).

- المرونة المالية تمنح المؤسسات من الوصول إلى الأسواق المالية بشكل أفضل والحصول على الموارد المالية اللازمة لمواجهة الأزمات وبالتالي عدم التأثير على استثماراتها (Iliasov and Kokereva, 2018: 411).

- المرونة المالية تساعد المؤسسة في تجنب التكاليف المرتبطة بالتمويل وتخفف من مشاكل نقص الاستثمار (Rahimi and Mosavi, 2016: 208).
- تعد المحرك الرئيسي للسياسات المالية للمؤسسات التي تتلائم مع قرار التمويل لتلك المؤسسات وبشكل إيجابي (Al Shammari and Al Yahya, 2021: 3365).
- تحمي المرونة المالية من خلال هيكل رأس المال الأمثل المؤسسة من المخاطر المالية والعسر المالي من خلال المزيج الأمثل من الديون وحقوق الملكية وتلعب رأس مالها دوراً كبيراً في تعظيم قيمة المؤسسة (Sreenivasula and Mamilla, 2022: 1672).
- للمرونة المالية دور كبير في نجاح المؤسسات المالية وخاصة بالنسبة للمصارف والاستفادة من الأموال التي حصلت عليها وتعدده فرصة لنجاحها (سلطان وآخرون، 2018: 195).
- تساعد المرونة المالية المؤسسة على جذب الزبائن وتجعلهم يشعرون بالأمان عند التعامل معها وتعزز من ثقتهم به (العامري، 2018: 33).
- للمرونة المالية دور في استقرار المؤسسات والحفاظ عليها من الأزمات التي تحيط بعملها والتي تنشأ من المتغيرات البيئية المختلفة (أبو خير، 2022: 777).

4.1.3 مصادر المرونة المالية Sources of Financial Flexibility

يتفق (العامري، 2018) و(الخفاجي، 2020) و(الأسدي، 2021) على أن هناك عدة مصادر للمرونة المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية التمويل والحصول من خلالها على الموارد المالية لمواجهة حالات التعثر المالي ويمكن تصنيف هذه المصادر بالآتي:

1.4.1.3 السيولة والارصدة النقدية Cash Holdings and Liquidity

تعد السيولة النقدية مصدر هام بالنسبة للمرونة المالية والتي تدعم قدرة المؤسسات على الوفاء بالالتزامات (Al Shammari and Al Yahya, 2021: 1012). ويقصد بالارصدة النقدية الأموال التي تحتفظ بها المؤسسة في خزيتها أو المودعة لدى البنوك التجارية التي تتعامل معها تلك المؤسسة، فضلاً عن الموجودات الشبه النقدية مثل الأوراق المالية التي من الممكن تحويلها إلى نقد بسرعة كسندات الخزانة والأوراق المالية المضمونة من قبل الحكومة وغيرها من الأدوات الاستثمارية (الحسناوي، 2018: 367).

2.4.1.3 القدرة على الاقتراض Debt Capacity

تعتمد المؤسسة في قدرتها على الاقتراض عند الحاجة على عدة أشياء منها تتعلق بنحطها الائتمانية السابقة ومبلغ الدين ونسب الربحية وإمكانية سداد هذه الديون كلها تؤثر على قدرتها المالية على الاقتراض (العبادسة، 2021: 45). ويرى (بوقطاية وفرحاني، 2019: 8) أن اعتماد المؤسسة لتمويل عملياتها قد تكون مفيدة من الناحية الضريبية، لأن الفائدة المدفوعة تمثل نفقة وتقطع من الدخل الخاضع للضريبة، ولكن قدرة المؤسسة على الاقتراض وإمكانية تقديم الضمانات هي التي تحد من إمكانية الاقتراض والاستفادة منها.

3.4.1.3 المصادر الاخرى للمرونة المالية Other Sources of Financial Flexibility

هناك مصادر أخرى للمرونة المالية تمتلكها المؤسسات ولكنها أقل استخداماً من كل من السيولة الارصدة النقدية والاقتراض من ضمنها التخلص من الموجودات التي لا ترتبط بالعملية الانتاجية ارتباطاً مباشراً والتي لا تؤثر بشكل كبير على الانشطة الرئيسية وبالتالي عدم تأثيرها على أرباح المؤسسة الحالية والمستقبلية.

5.1.3 مؤشرات المرونة المالية Financial Flexibility Indicators

1.5.1.3 الرافعة المالية Financial Leverage

ماهية الرافعة المالية

تشير الرافعة المالية إلى قدرة المؤسسة على استخدام الأموال المقترضة ذات التكاليف الثابتة بأنواعها المختلفة لتحسين مستوى الدخل وزيادة حقوق الملكية (Musar and Karimu, 2022: 10388).

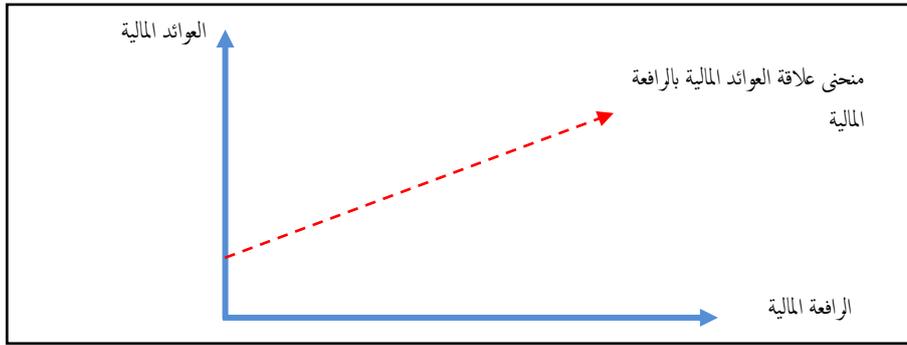
وتختلف المؤسسات في درجة اعتمادها على الديون كأحد المصادر الرئيسية للتمويل، حيث كلما زاد اعتماد المؤسسة على الديون كلما أنشئت درجة أعلى من الرفع المالي، وقد يؤدي استخدام الدين في المؤسسة إلى تعظيم الأرباح أو الخسائر لذلك فإن استخدام الرفع المالي يمكن من أن يؤثر بشكل إيجابي على ثروة المساهمين أو قد يؤدي إلى زيادة المشاكل المالية والمخاطر المالية مما قد يؤدي بالنهاية إلى الإفلاس (العلي، 2017: 187-188).

يرى (جوان، 2021: 70) أن الرافعة المالية تزيد من سيطرة المساهمين على المؤسسة والحفاظ عليها وكلما يزداد مقدار الدين للمؤسسة تزداد معها سيطرة المساهمين، بالإضافة إلى استخدام مقدار الديون لتوليد الأرباح. وينظر إليها (العلي، 2017: 86) أنها مصدر رئيسي في تمويل استثمارات المؤسسة وأنها توفر ميزة ضريبية حيث أن خدمة الدين ودفع فوائد الدين تقتطع قبل حساب الضريبة، بالإضافة إلى أنها أسهل نسبياً من الحصول على الأموال مقارنة بإصدار الأسهم وتأثيرها الكبير والمباشر على تقلبات أسعار الأسهم.

وتعتمد الرافعة المالية بشكل كبير على قدرة المؤسسة على إستغلال الأموال المقترضة وزيادة العوائد المالية ومقارنتها بتكلفة الإقتراض لذلك تصنف نتائج التوسع في الرفع المالي بالآتي (سعيد، 2020: 15):

أ. الرافعة المالية الإيجابية Positive Leverage

تسمى أيضاً بالرافعة المرغوبة وهي الحالة التي فيها العائد على الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الحصول عليها، وهذا يعني أن زيادة الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على الاستثمارات والعائد على حقوق الملكية دون وجود أي تأثير للمخاطر المالية لأن تأثير الرافعة المالية الإيجابية



شكل رقم (2) الرافعة المالية الإيجابية

المصدر: كنة، شرابي باية (2014). العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة {رسالة ماجستير}، جامعة الجزائر 3.

ب. الرافعة المالية المتوسطة Medium Leverage

وهي الحالة التي تكون فيها العائد على الأموال المقترضة مساوياً لتكاليف الحصول عليها، وهذا يعني أنه ليس للرافعة المالية دور في إحداث تغير أي أثر وبالتالي بقاء العائد على الاستثمار وحقوق الملكية ثابتة دون تغير.

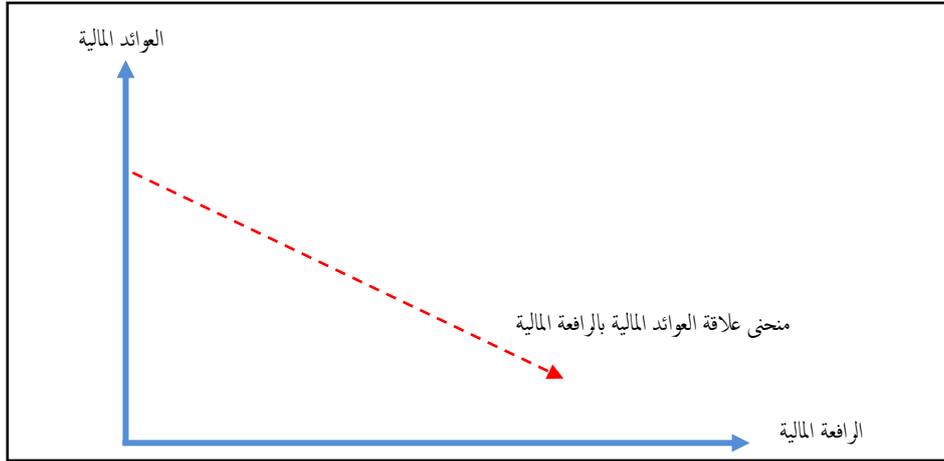


شكل رقم (3) الرافعة المالية المتوسطة (الحيادية)

المصدر: كتر، شرابي باية (2014). العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة {رسالة ماجستير}، جامعة الجزائر 3.

ت. الرافعة المالية السلبية Negative Leverage

ويسمى بالرافعة الغير مرغوبة وهي الحالة التي تكون فيها العائد على الأموال أقل من تكلفتها، وتلعب الرافعة المالية دوراً سلبياً وهذا يعني أن الرافعة المالية تؤدي إلى انخفاض العائد على الاستثمار وحقوق الملكية.



شكل رقم (4) الرافعة المالية السلبية

المصدر: كتر، شرابي باية (2014). العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة [رسالة ماجستير]، جامعة الجزائر 3.

نسب الرافعة المالية Financial Leverage Ratios

عندما تقوم المؤسسات بتمويل موجوداتها بمصادر الأموال الخارجية ذات التكلفة الثابتة كالديون والسندات والاسهم الممتازة هذا يعني انه تستخدم الرافعة المالية، ويتم قياس الرافعة المالية من خلال مجموعة من النسب المالية التي يتم استخدامها في تحليل القوائم المالية وبشكل خاص في المصارف وتساعد في تقييم الهياكل التمويلية للمؤسسات المالية من حيث اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية أو الداخلية ومن هذه النسب:

أ. نسبة مضاعف حق الملكية Multiplier Equity Ratios

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الذاتية (حقوق الملكية) في تمويل موجوداتها (اليوسف والمحموي، 2017: 71).

ب. نسبة الديون إلى حقوق الملكية Debt to Equity Ratio

تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي (حقوق الملكية) وتقيس نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وتحاول المؤسسات المالية إلى ضبط هذه النسبة لتتمكن من السيطرة والتحكم بالدين الخارجي (العارض، 2013: 62)

2.5.1.3 نسب السيولة Liquidity Ratios

ماهية السيولة

تعد هذه النسب مقياساً للسيولة النقدية الجارية وتستخدم كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرتها على سداد ديونه والوفاء بالالتزامات، حيث يهتم الناثون بهذه النسب بشكل كبير لتحقيق قاعدة الأمان في التمويل الممنوح، لذلك تعتمد هذه النسب على دراسة الالتزامات القصيرة الأجل وإستثمارها في الموجودات المتداولة بمعنى إدارة الموجودات والمطلوبات في الأجل القصير (الناقلي، 2021: 113-114).

أن السيولة محمة جداً بالنسبة للسوق المالي والمودعين والمحللين وإدارة المصرف، والسيولة المصرفية تعزز من ثقة كل من المودعين والمقرضين وتظهر إمكانية تلبية طلبات السحب للمودعين والمقرضين دون اللجوء إلى الملجأ الأخير للإقراض وهي البنك المركزي، لذلك تعد مؤشر مهم جداً بالنسبة للسوق المالي والمودعين والمحللين والإدارة المصرفية (الغالي والزيدي، 2017: 142).

نسب السيولة Liquidity Ratios

أ. نسبة الرصيد النقدي Monetary Fund Ratio

تشير هذه النسبة إلى القدرة المالية للمصرف من خلال الارصدة الموجودة لديها في الصندوق، وكذلك لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وآية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات لدى المصرف على مواجعة الالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف في مواعيدها (وهبة، 2014: 22).

والمقصود بإجمالي الموجودات النقدية هي كل النقد في الصندوق والنقد لدى البنك المركزي والارصدة السائلة الأخرى (الخفاجي، 2019: 76).

أما بالنسبة للودائع وما في حكمها فهي تعني جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك والتي تتضمن كل من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والارباح المحتجزة (العامري، 2018: 46).

ب. نسبة التوظيف (الاستثمار) Investment Ratio

ويقصد بها مدى استخدام المصرف للودائع بأنواعها لتلبية احتياجات الزبائن من الإئتمان وإعطاء القروض، وكلما ارتفعت نسبة التوظيف يدل ذلك على كفاءة إدارة المصرف أي بإمكانها إعطاء المزيد من القروض المصرفية ولكن بحذر شديد (حاج محمد، 2019: 114).

2.3 المحور الثاني: الاستقرار المالي Financial Stability

1.2.3 مفهوم الاستقرار المالي Financial Stability Concept

ظهر مصطلح الاستقرار المالي Financial Stability بعد الازمات المالية المتوالية التي هزت الاقتصادات العالمية سواء المتقدمة أو النامية، وما زالت تأثيرها باقية لحد الآن ولكن تختلف من اقتصاد لآخر، لذلك فقد صبح من المصطلحات الأكثر تداولاً في المؤتمرات والميادين المالية والاقتصادية حول العالم واكتسب أهمية كبيرة، وأصبح من أولويات الجهات المعنية والمسؤولة عنها وذلك لإرتباطه بالنظام المالي وكيفية التعامل مع الازمات المالية والتصدي لها (الشراي، 2015، 1).

إن الاستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي، لذلك ليس هناك إطار تحليلي متفق عليه لتقييم وقياس الاستقرار المالي ومع ذلك فقد بدأ الجهات المعنية وصناع القرار بإعداد المؤشرات المالية التي من الممكن أن تكون بمثابة نظام إنذار مبكر وتقلل من حدوث الازمات والصدمات المالية (سليمان، 2019: 290).

ويذهب مفهوم الاستقرار المالي إلى التحوط وعدم الوقوع في الازمات المالية والتي تسبب بفقدان الثقة بعملة الدولة والموجودات المالية الأخرى مما قد يؤدي إلى مخاوف ومن ثم سحب رؤوس الأموال المستثمرة من قبل المستثمرين الأجانب (السبعوي وآخرون، 2012: 70). ويرى (الشاذلي، 2014: 16) أن الاستقرار المالي هي الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادراً على الاستمرار بالقيام بأنشطته ووظائفه حتى عند الازمات من حيث توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بشكل كفاء وأداء المدفوعات بالوقت المناسب والأهم من كل ذلك عدم الاخلال بعمل الآليات المرتبطة سواء بمنح الائتمان والسيولة أو مخاطر السوق أو التشغيل مع الاخذ بنظر الاعتبار نسب النمو في الموجودات المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي.

ويشير (رجال، 2021: 23) أن الاستقرار المالي هو استقرار في جميع عناصر النظام المالي من مؤسسات مالية وأسواق مالية وبنية تحتية بالإضافة متانته وقوته وتمكنه من التصدي للآزمات المالية. في حين يرى (موسى وآخرون، 2020: 350) أن الاستقرار المالي يحدث عندما يكون النظام المالي قادراً وبكل مكوناته على الاستقرار في وظائفه الرئيسية المتمثلة بجذب المدخرات وتوظيفها من خلال منح القروض وتسوية المدفوعات بكفاءة وبالأخص في أوقات الازمات.

وعبر عنها (أساء وشريفة، 2020: 20) بأنها تتمتع القطاع المالي وبكل مكوناته بقدر كبير من الثقة وتمكنها من الاستمرار في وظائفه المالية والتصدي للأزمات المالية. وتشير إليها (نادية، 2020: 74) إلى أن الاستقرار المالي هو إمكانية النظام المالي بقيام وظائفه الرئيسية بكفاءة وفاعلية حتى في حال تعرضه للأزمات. أما (يوسف، 2021: 163) فيرى أن الاستقرار المالي بأنه الوضعية التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته الرئيسية مستقراً ويمكن من مواجهة الأزمات.

ويرى (Ijaz, 2021: 2) أن الاستقرار المالي مرتبط بالقطاع المصرفي وطبيعة المنافسة المصرفية ففي حالة هشاشة القطاع المصرفي والمنافسة المصرفية فإن المنافسة القوية تجبر البنوك على المجازفة والافراط في الائتمان لزيادة العوائد مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وهشاشة النظام المالي ككل، أما في حالة مرونة المنافسة في القطاع المصرفي ويؤدي تنافسية هذا القطاع إلى انخفاض تكاليف الاقتراض ودعم الشركات على المنافسة مما قد تؤدي إلى انخفاض المخاطرة وبالتالي الاستقرار المالي.

وفي السياق نفسه يرى (European Central Bank, 2021: 95) أن الاستقرار المالي مرتبط بالسياسة النقدية ويؤثر كل منها في الآخر، لذلك يجب على صانعي السياسة النقدية مراعاة كل من بيئة الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية التي تؤدي إلى تحسين مرونة النظام المالي والتخفيف من آثار التضخم الناتج عن الصدمات المالية.

وبشكل عام وإستناداً على ما تقدم فإن الاستقرار المالي ينطوي على الآتي:

- استقرار جميع عناصر النظام المالي.
- القيام بالأنشطة حتى في الأزمات.
- التحوط وعدم الوقوع في الأزمات.
- التصدي للأزمات المالية.
- جذب المدخرات وتوظيفها.
- إنخفاض المخاطرة.

2.2.3 أهمية الاستقرار المالي The Importance of Financial Stability

يخضى الاستقرار المالي بإهتمام كبير من قبل العديد من المنظمات العالمية وبالأخص من قبل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وتم تأسيس مجلس الاستقرار المالي الذي أصبح من بدوره يسعى إلى تحقيق الاهداف الرئيسية للبنوك المركزية إلى جانب كل من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال :

- تبرز أهمية الاستقرار المالي بعد الآثار السلبية التي أحدثها عدم الاستقرار في اقتصاديات عدد كبير من الدول سواء المتقدمة أو النامية بعد الازمة المالية الاخيرة (السبعوي وآخرون، 2012: 74).

- الاستقرار المالي عنصر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث بإمكان النظام المالي المستقر من أمتصاص الصدمات المالية وبالتالي التقليل من من انتقال آثار الأحداث السلبية للإقتصاد الحقيقي، فضلاً عن تهيئة البيئة الملائمة لتخصيص الموارد وتوجيهها إلى الاستخدامات المثلى أو الاستثمارات المنتجة والحد من المخاطر المعنوية ومخاطر عدم الامتثال والتقليل من حالات التضخم المفرط وكلها آثار مدمرة للنظام المالي (قندوز وآخرون، 2022: 7).

- تعد الاضطرابات المالية من أهم المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، لذلك فإن النظم المالية الغير المستقرة تؤثر على استقرار الاقتصاد لهذه الدولة، لهذا تطالب المؤسسات المالية الدولية بالتدخل في أسواق المال وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي والتقليل من حدة المخاطر (عزيز، 2019: 49).

- إن استقرار القطاع المصرفي كأهم مكونات النظام المالي والذي يعد الممول والحرك لجميع القطاعات الاقتصادية الاخرى، يعد عاملاً محورياً لإستقطاب رؤوس الأموال الاجنبية والحفاظ عليها وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (آية، 2021: 25).

- إن عدم الاستقرار المالي لا يعني الهشاشة المالية وضعف الرقابة والتنظيم والتي تؤدي إلى ضعف النظام الداخلي للنظام المالي من قبل البنوك المركزية، ويسبب عدم الاستقرار المالي عدم قدرة النظام المالي للتصدي للصدمات المالية وتقود إلى أحداث أزمات مالية واقتصادية (علي، 2018: 80).

3.2.3 مؤشرات الاستقرار المالي Financial Stability Indicators

يعد الحفاظ على النظام المالي والمصرفي بشكل مستقر وفعال من أولويات السلطات الرقابية والخطوة الأهم للتمكن من تخصيص الموارد المالية بكفاءة وتحقيق التنمية الاقتصادية وبشكل مستمر، لذلك تعد مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي بمثابة نظام إنذار مبكر يساعد على بقاء النظام المالي والمصرفي مستقرًا وبالتالي يقلل من احتمالية تعرضه للأزمات المالية وكذلك يقلل من تكاليف آثار تلك الأزمات. وهناك عدد كبير من المؤشرات التي من الممكن أن تستخدم لقياس الاستقرار المالي وتتباين استخدامها باختلاف الغرض أو باختلاف المؤسسة التي تسعى قياسها حيث أن هناك من يستخدم مؤشرات لقياس استقرار القطاع المصرفي وهناك من يستخدم مؤشرات لقياس النظام المالي بشكل عام وأخرى يستخدمها لقياس الاستقرار الاقتصادي ككل.

وستستخدم الدراسة الحالية مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والمعتمده من قبل البنك المركزي العراقي في تقريره عام 2020 وصندوق النقد العربي لعام 2021 عند بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وأعمدها دراسات (الطائي، 2017) (علي، 2018) و(بتال وفيصل، 2021) وتمثل هذه المؤشرات في (مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicator، مؤشرات جودة الموجودات Asset Quality Indicators، مؤشرات السيولة Liquidity Indicators و مؤشرات العائد والربحية Earning and Profitability Indicators) (البنك المركزي العراقي، 2020: 47-48). وفيما يأتي شرح لأبعاد هذا المؤشر:

1.3.2.3 مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicator

تعد من المؤشرات المهمة بالنسبة للمصارف وتقيس مدى سلامة المراكز المالية وقدرتها على مواجهة الصدمات، لذلك فإن زيادة وتعزيز هذا المؤشر من شأنه أن يقلل من المخاطر وبالتالي حماية أموال المودعين بشكل أفضل، وله تأثير إيجابي على حالة النظام المالي والمصرفي (علي، 2018: 100). ويرى (صندوق النقد العربي، 2018: 64) بأنها من أهم النسب التي من الممكن أن تستخدم لقياس الملاءة المالية والتي تعزز من قدرة البنوك على تحمل المخاطر المرتفعة والصدمات المالية، وتظهر أهمية الملاءة المالية من خلال الأزمات الأخيرة حيث أن المصارف التي تمتلك رؤوس الأموال الكافية وذات جودة عالية باستطاعتها تحمل الأزمات بينما المصارف التي تفرط بالديون تؤدي إلى تآكل رؤوس الأموال وبالتالي ضعف الحسائر الائتمانية.

2.3.2.3 مؤشر جودة الموجودات Asset Quality Indicator

تعد جودة الموجودات المتغير الأهم والحاسم في الانشطة المصرفية والتي تقود عملياته إلى تحقيق الإيرادات وأن امتلاك المصرف للموجودات الجيدة يعني توليد أكثر للدخل والإيرادات وتقييم أفضل للإدارة ولرأس المال (سليمان، 2019: 321). ومن أهم المؤشرات الفرعية التي من الممكن الاعتماد عليها لقياس جودة الموجودات هي كل من القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والتي يدل على جودة الائتمان في القروض المصرفية والتوزيع القطاعي للقروض إلى إجمالي القروض والتي تحدد تركيزات الائتمان على قطاعات معينة من القطاع المصرفي وأخيراً نسبة التغطية كما ويبين نسبة المخصصات إلى الديون المتعثرة (الشراي، 2015: 30).

3.3.2.3 مؤشر السيولة Liquidity Indicator

يقصد به قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته والتي تتضمن كل من سحبودات المودعين وتلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب دون الحاجة إلى بيع موجوداته التي هي بحاجة إليها بخسارة كبيرة أو اضطراره لاقتراض من جهة بمعدلات فائدة مرتفعة وبالتالي التعرض إلى العديد من المخاطر (محسن، 2016: 7). وهناك عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها للتعرف على وضع السيولة في المصرف وقياسها ومن أهمها نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات القصيرة الأجل ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات وكذلك نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (الطائي، 2017: 61).

4.3.2.3 مؤشر العائد والربحية Earning and Profitability Indicator

يقصد به قدرة المصرف على الحصول على الإيرادات من استثمار موجوداتها المختلفة، وهي تعد من الوظائف المهمة وفي الوقت نفسه من الصعب قياسها لأن الكثير من الفرص الاستثمارية تتم التضحية بالربح الحالي مقابل الحصول على الربح الأكبر في المستقبل (بتال وفيصل، 2021: 38). ويرى (Tran et al., 2022: 3) أن قدرة المصارف على زيادة الإيرادات من استثمار موجوداته يؤدي إلى زيادة مقدار رأس المال لديه وبالتالي تعزز من استقرار النظام المالي. وهناك مجموعة من النسب المالية التي يمكن من خلالها قياس ربحية المصارف وتساهم في تعزيز القدرة على تغطية المخاطر ومن أهمها (العائد على الموجودات ROA) من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي الموجودات و (العائد على حقوق الملكية ROE) وذلك بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي حقوق الملكية (الأمين والصدقي، 2022: 679).

4 المبحث الثالث: الجانب الميداني

1.4 وصف عينة الدراسة

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فتمتكون من عدد من هذه المصارف الخاصة والمكونة من (8) مصارف والتي تتوفر فيها البيانات الضرورية والمناسبة لمتغيرات البحث وفيما يلي جدول مصارف عينة الدراسة حسب الترتيب من الأقدم إلى الأحدث:

جدول رقم (1) المصارف عينة الدراسة

ت	أسم المصرف	سنة التأسيس	الرمز المختصر	رأس المال بالمليون
1	التجاري العراقي	1992	BCOI	250.000
2	بغداد	1992	BBOB	250.000
3	الاستثمار العراقي	1993	BIBI	250.000
4	الاهلي العراقي	1995	BNOI	250.000
5	كوردستان	2005	BKUI	250.000
6	اريل	2010	BERI	262.000
7	موصل للتنمية والاستثمار	2001	BMFI	250.000
8	التنمية الدولي	2011	BIDB	250.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على التقارير المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

2.4 اختبار فرضيات الدراسة

1.2.4 علاقة الارتباط

تم تطبيق اختبار الارتباط المتعدد بطريقة بيرسون (Pearson) وذلك لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى والخاصة بالارتباط والتي تنص على أن (هناك علاقة معنوية بين المرونة المالية والاستقرار المالي إجمالاً وتفصيلاً في المصارف المبحوثة). وقد بينت نتائج هذا الاختبار والمذكورة في الجدول (2) الآتي:

أ. الارتباط الكلي

وجود ارتباط معنوي وطردني بين متغير المرونة المالية وبين متغير الاستقرار المالي إذ كانت قيمة معامل الارتباط بينها مساوية إلى (0.346) وعند مستوى معنوية (0.01)، مما يدل على أن هناك تلازم إيجابي بين المتغيرين المذكورين وهذا بدوره يشير إلى أن ارتفاع مؤشرات المرونة المالية يؤدي إلى ارتفاع مؤشرات الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة والعكس صحيح. وعليه يتم قبول الفرضية الأولى المتعلقة بالارتباط والتي تنص على أن (هناك علاقة ارتباط معنوية بين المرونة المالية والاستقرار المالي في المصارف المبحوثة).

ب. الارتباط الجزئي

- وجود ارتباط معنوي وطردني بين بُعد مضاعف حق الملكية وبين متغير الاستقرار المالي إذ كانت قيمة معامل الارتباط بينها مساوية إلى (0.442) وعند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أن هناك تلازم إيجابي بينها وهذا بدوره يشير إلى أن ارتفاع مؤشر مضاعف حق الملكية يؤدي إلى ارتفاع مؤشرات الاستقرار المالي في

المصارف المبحوثة والعكس صحيح.

- وجود ارتباط معنوي وعكسي- بين بُعد الديون إلى حق الملكية وبين متغير الاستقرار المالي إذ كانت قيمة معامل الارتباط بينها مساوية إلى (0.440) وعند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أن هناك تلازم سلبي بينها وهذا بدوره يشير إلى أن ارتفاع مؤشر الديون إلى حق الملكية يؤدي إلى انخفاض مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف المبحوثة والعكس صحيح.

- وجود ارتباط معنوي وطردني بين بُعد نسبة الرصيد النقدي وبين متغير الاستقرار المالي إذ كانت قيمة معامل الارتباط بينها مساوية إلى (0.306) وعند مستوى معنوية (0.01)، مما يدل على أن هناك تلازم إيجابي بينها وهذا بدوره يشير إلى أن ارتفاع مؤشر الرصيد النقدي ينعكس بشكل إيجابي على ارتفاع مؤشرات الاستقرار المالي لتلك المصارف والعكس صحيح.

- تبين ضعف علاقة الارتباط بُعد نسبة التوظيف وبين الاستقرار المالي حيث كانت قيمة الارتباط بينها تساوي (0.116) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05).

الجدول (2) الارتباط بين المرونة المالية والاستقرار المالي وأبعادها

المؤشر الكلي	نسبة السيولة	العائد على الملكية	جودة الموجودات	كفاية رأس المال	الاستقرار المالي
					المرونة المالية
** 0.442	** 0.613-	** 0.372	** 0.347	** 0.349	مضاعف حق الملكية
** 0.440 -	** 0.606 -	** 0.376	** 0.385	** 0.356 -	الديون إلى حق الملكية
** 0.306	** 0.418	** 0.313 -	0.076 -	* 0.221	نسبة الرصيد النقدي
0.116	* 0.235	* 0.234	0.195	0.217	نسبة التوظيف
** 0.346	** 0.474	* 0.268	** 0.390	** 0.294	المؤشر الكلي

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS V.26.

2.2.4 علاقة التأثير

تم تطبيق اختبار الانحدار البسيط وبطريقة الادخال (Enter) وذلك لاختبار الفرضية الثانية والخاصة بالتأثير والتي تنص على أن (هناك تأثير معنوي للمرونة المالية في الاستقرار المالي إجمالاً وتفصيلاً في المصارف المبحوثة)، حيث كانت النتائج كما يلي:

1.2.2.4 التأثير الكلي: تشير نتائج الانحدار الكلي المباشر والمذكورة في الجدول (3) إلى الآتي:

- يوجد تأثير لمتغير المرونة المالية في متغير الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدرة للاختبار (F) والتي كانت مساوية إلى (13.620) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها والبالغة (3.963) ودرجات حرية (1، 78)، جاءت هذه النتيجة بتأكيد من قيمة مستوى المعنوية المقدرة والبالغة (0.002) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).
- بينت القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R^2) والبالغة (0.120) أن المرونة المالية يفسر ما نسبته (12%) من التغير الذي يحدث في الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (88%) من التغير في الاستقرار المالي يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي.

ت. بينت قيمة معامل التحديد (B_1) والبالغة (0.346) أن التغير في المرونة المالية بوحدة واحدة (أي واحد صحيح) سوف يقابله تغير في الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة في العينة بمقدار (0.346) وحدة.

وبذلك نستنتج بأن المرونة المالية لها دور تأثيري مباشر في تحسين مستويات الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك على المستوى الكلي بين المتغيرات الرئيسة في الدراسة الحالية.

الجدول (3) تأثير المرونة المالية في الاستقرار المالي

المتغير المستقل		المتغير المعتمد			
المتغير المستقل	B_1	R^2	F المقدر	F الحرجة	درجات الحرية
المرونة المالية	0.346	0.120	10.620	3.963	1
					78

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS V.26 $D.F = (1,78)$

2.2.2.4 التأثير الجزئي: تشير نتائج الانحدار الجزئي المباشر والمذكورة في الجدول (4) إلى الآتي:

أ. يوجد تأثير لبعده مضاعف حق الملكية في متغير الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدر للاختبار (t) والتي كانت مساوية إلى (4.349) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها والبالغة (1.665) وبدرجة حرية (78)، جاءت هذه النتيجة بتأكيد من قيمة مستوى المعنوية المقدر والبالغة (0.000) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05). وبينت القيمة المقدر للمعامل التفسيري (R^2) والبالغة (0.195) أن مضاعف حق الملكية يفسر ما نسبته (19.5%) من التغير الذي يحدث في الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (80.5%) من التغير في الاستقرار المالي يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي. وبذلك نستنتج بأن مضاعف حق الملكية له دور تأثيري مباشر في تحسين مستويات الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك على المستوى الجزئي لأبعاد المتغيرات الرئيسة في الدراسة الحالية.

ب. يوجد تأثير لبعده الديون إلى حق الملكية في متغير الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدر للاختبار (t) والتي كانت مساوية إلى (4.326) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها والبالغة (1.665) وبدرجة حرية (78)، جاءت هذه النتيجة بتأكيد من قيمة مستوى المعنوية المقدر والبالغة (0.000) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05). وبينت القيمة المقدر للمعامل التفسيري (R^2) والبالغة (0.190) أن الديون إلى حق الملكية يفسر ما نسبته (19%) من التغير الذي يحدث في الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (81%) من التغير في الاستقرار المالي يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي. وبذلك نستنتج بأن الديون إلى حق الملكية له دور تأثيري مباشر في تحسين مستويات الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك على المستوى الجزئي لأبعاد المتغيرات الرئيسة في الدراسة الحالية.

ت. يوجد تأثير لبعده نسبة الرصيد التقدي في متغير الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدر للاختبار (t) والتي كانت مساوية إلى (2.834) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها والبالغة (1.665) وبدرجة حرية (78)، جاءت هذه النتيجة بتأكيد من قيمة مستوى المعنوية المقدر والبالغة (0.006) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05). وبينت القيمة المقدر للمعامل التفسيري (R^2) والبالغة (0.093) أن نسبة الرصيد التقدي تفسر ما نسبته (9.3%) من التغير الذي يحدث في الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (80.7%) من التغير في الاستقرار المالي يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي. وبذلك نستنتج بأن نسبة الرصيد التقدي لها دور تأثيري مباشر في تحسين مستويات الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك على المستوى الجزئي لأبعاد المتغيرات الرئيسة في الدراسة الحالية.

ث. لا يوجد تأثير لبعد نسبة التوظيف في متغير الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدرة للاختبار (t) والتي كانت مساوية إلى (1.0322) وهي أقل من القيمة الحرجة لها وبالقيمة (1.665) وبدرجة حرية (78)، جاءت هذه النتيجة بتأكيد من قيمة مستوى المعنوية المقدرة وبالقيمة (0.305) والتي تزيد عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05). وبينت القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R^2) وبالقيمة (0.013) أن نسبة التوظيف تفسر ما نسبته (1.3%) من التغير الذي يحدث في الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (98.7%) من التغير في الاستقرار المالي يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي. وبذلك نستنتج بأن نسبة التوظيف ليس لها دور تأثيري مباشر في تحسين مستويات الاستقرار المالي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك على المستوى الجزئي لأبعاد المتغيرات الرئيسة في الدراسة الحالية. وبذلك يتم قبول الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على أنه (هناك تأثير معنوي للمرونة المالية في الاستقرار المالي إيجاباً وتفصيلاً في المصارف المبحوثة).

الجدول (4) تأثير أبعاد المرونة المالية في الاستقرار المالي

الاستقرار المالي						المتغير المستقل
مستوى المعنوية	درجة الحرية	t	t	R^2	B_1	
		الدرجة	المقدرة			
0.000	78	1.665	4.349	0.195	0.442	مضاعف حق الملكية
0.000	78	1.665	4.326	0.190	0.440	الديون إلى حق الملكية
0.006	78	1.665	2.834	0.093	0.306	نسبة الرصيد النقدي
0.305	78	1.655	1.032	0.013	0.116	نسبة التوظيف

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS V.26.

5. الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات:

1. توصلت الدراسات التي أطلع عليها الباحثان إلى أن المصارف المرنة مالياً يمكن أن تتكيف بسرعة مع المتغيرات المالية والاقتصادية المختلفة ويساعد ذلك على التحسين من القرارات المالية سواء ما يتعلق بالتمويل أو الاستثمار.
2. تعد المرونة المالية أحد الأبعاد الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص لتحقيق التوازن المالي والقدرة بشكل أفضل على استغلال الفرص وتعزيز الاستقرار المالي وبالتالي النجاح والاستمرارية.
3. تشير الدراسات إلى أن الاستقرار المالي يمنع من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما يساعد على جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الاجنبية والتي يعد مكسباً ويساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات المرونة المالية والاستقرار المالي للمصارف المبحوثة.
5. تشير المعطيات الاحصائية لمؤشرات المرونة المالية أن أقوى علاقة ارتباط معنوية كانت بين مضاعف حق الملكية والاستقرار المالي في حين أن أقل علاقة ارتباط معنوية كانت بين نسبة الرصيد النقدي والاستقرار المالي.

6. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي علاقة معنوية عكسية بين الدين إلى حق الملكية والاستقرار المالي وعلاقات عكسية أخرى جزئية بين مضاعف حق الملكية ونسبة السيولة والدين إلى حق الملكية وكلاً من جودة الموجودات والعائد على حق الملكية.
7. تبين وجود تأثير مباشر للمرونة المالية في الاستقرار المالي وأن أقوى علاقة تأثير معنوية كانت لمضاعف حق الملكية في الاستقرار المالي وأقل علاقة تأثير معنوية لنسبة الرصيد النقدي في الاستقرار المالي.
8. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم معنوية تأثير نسبة التوظيف في الاستقرار المالي في العينة المبحوثة.

2.5 المقترحات

1. أن تعمل المصارف المبحوثة على التوسع في توظيف موجوداتها من خلال زيادة الائتمان كونها تلبى حاجات الزبائن من الخدمات المصرفية وتساعد في وصول الخدمات المصرفية وتحسين مستويات الوعي المصرفي لديهم.
2. توجيه اهتمام المسؤولين في الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي على تطوير القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي والتي تهيئ المناخ المناسب لتوظيف المدخرات وعدم الاحتفاظ بالأرصدة التقديرة العاطلة وزيادة الثقة بالنظام المالي للدولة.
3. التوسع في منح القروض الاستهلاكية والاستثمارية للمواطنين من قبل المصارف التجارية المبحوثة على أن يكون ذلك ضمن معايير جودة الائتمان وتوافر الضمانات التي يقدمها أولئك المواطنين وبما يساهم في تطوير وتنشيط عجلة النشاط الاقتصادي في البلد.
4. تنشيط عدد حسابات الودائع وذلك من خلال زيادة الوعي المصرفي لدى المواطنين في العراق من اجل إيداع أموالهم في الحسابات المصرفية وذلك لضمان تشغيلها في المصارف والانتفاع من مردوداتها المادية عليهم.
5. أن تعمل المصارف المبحوثة والتي كانت مؤشر مضاعف حق الملكية لديها أقل من المؤشر العام على تحسين وسائل الاستثمار لديها وذلك بتوظيف ما لديها من سيولة نقدية وتشغيل موجوداتها وكذلك تنويع ما تقدمه من خدمات مصرفية وبما يساهم في رفع مستويات العائد لديها.
6. تحقيق التوازن في المصارف المبحوثة بين عمليات الاستثمار التي تقوم بها المصارف وبين اللجوء لتمويل تلك العمليات عن طريق هيكل الدين وذلك لأن زيادة الاستثمار بالاعتماد على الدين يعرض المصرف لمخاطر عديدة ويضع حقوق المالكين تحت الضغط عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية.
7. أن تلجأ المصارف المبحوثة إلى إحداث التوازن بين احتفاظها بسيولة نقدية مناسبة لتغطية التزاماتها وبين رغبتها في تحقيق أعلى العوائد الممكنة للمالكين والمستثمرين وذلك لوجود تضارب عكسي بين هذين الهدفين وأن أفضل حالة وأكثرها أمناً للمصارف ولأصحاب المصالح هي التوازن السيولة والعائد.
8. أن تعمل الجهات الحكومية والجهات ذات العلاقة بالرقابة على المصارف التجارية بوضع القوانين التي تعتمدها تلك المصارف خاصة في ما يتعلق بمؤشر كفاية رأس المال من أجل زيادة الثقة والمساهمة في تحفيز ودفع المواطنين على التعامل بالأدوات المصرفية في أنشطتهم المالية وتحقيق الاستقرار المالي.
9. الاستفادة مما أفرزته الدراسة الحالية من نتائج من قبل إدارات المصارف المبحوثة في توثيق العلاقة والأثر بين المرونة المالية والاستقرار المالي والتعرف على جوانب الضعف لدى تلك المصارف وتعزيز جوانب القوة لديها.

6. المصادر

1.6 المصادر العربية

1.1.6 الوثائق والنشرات الرسمية

- 1- التقارير والنشرات الرسمية لمصارف عينة الدراسة من 2012-2021.
- 2- البنك المركزي العراقي. (2020). تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، قسم الاستقرار النقدي والمالي.
- 3- علي، أحمد ابراهيم. (2018). المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، البنك المركزي العراقي.
- 4- قندوز، عبدالكريم و خليل، سائد وسراج، عبدالله (2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد (11).

2.1.6 الرسائل والاطراح الأكاديمية

- 1- آية، نش. (2021). فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020) [رسالة ماجستير]. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- 2- أساء، طلحوي وشريفة، طلحوي. (2020). دور الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية [رسالة ماجستير]. جامعة أحمد دراية.

- 3- الأسدي، سيف الدين أحمد عواد. (2021). تحليل مؤشرات المرونة المالية للشركات وتأثيرها في الأداء المالي { رسالة ماجستير }. جامعة كربلاء.
- 4- الخفاجي، مريم حفظي. (2019). تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف { رسالة ماجستير }. جامعة كربلاء.
- 5- الشرايبي، محمد يونس محمد. (2015). استخدام مؤشرات السلامة المالية للتنبؤ بالاستقرار المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاهلية في العراق [رسالة ماجستير]. جامعة موصل.
- 6- العامري، هدى هادي حسن. (2018). المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي { أطروحة دكتوراه }. جامعة كربلاء.
- 7- العبادسة، أحمد نبيل إبراهيم. (2021). أثر التوزيعات النقدية على المرونة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين { رسالة ماجستير }. جامعة الأزهر غزة.
- 8- بلعلي، أسماء. (2019). دور المرونة المالية في الرفع من قدرة المؤسسة على الاستثمار { أطروحة دكتوراه }. جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
- 9- بوظاية، عمر وفرحاتي، محمد. (2019). دور الهيكل التمويلي الأمثل في تحقيق المرونة المالية للمؤسسة الاقتصادية { رسالة ماجستير }. جامعة العربي التبسي.
- 10- جوان، حيدر خضير. (2021). تأثير محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة عبر الرفع المالي والقيمة الاقتصادية المضافة { أطروحة دكتوراه }. جامعة كربلاء.
- 11- حاج محمد، آلاء الأمين. (2019). مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الأداء المالي بالبنوك { رسالة ماجستير }. جامعة وادي النيل.
- 12- رجال، نسرين. (2021). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي: دراسة تحليلية الجزائر خلال فترة 2011-2017 [رسالة ماجستير]. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- 13- سليمان، محمد عبدالرحمن حسين. (2019). التمويل الاسلامي وأثره في الاستقرار المالي في المصارف النظرية: دراسة مقارنة : 2006-2017 [أطروحة دكتوراه]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 14- شاكور، هزراء ثائر. (2021). تأثير معدل النمو الفعلي والمستدام في تعزيز المرونة المالية { رسالة ماجستير }. جامعة القادسية.
- 15- الطائي، إسراء نظام الدين. (2017). دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي [رسالة ماجستير]. جامعة كربلاء.
- 16- علي، يوسف يحيى. (2020). المرونة المالية للمصارف التجارية وانعكاساتها في الحد من التعثر المالي { رسالة ماجستير }. جامعة الموصل.
- 17- علي، محمد عوض العبيدي. (2018). دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية: دراسة حالة بنك السودان المركزي [أطروحة دكتوراه]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 18- كززة، شرابي باية. (2014). العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة { رسالة ماجستير }. جامعة الجزائر 3.
- 19- نادية، عزالدين. (2020). أثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي : دراسة قياسية [اطروحة دكتوراه] جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- 20- وهبة، مها محمد. (2014). فعالية إدارة مخاطر السيولة المطبقة في المصارف الخاصة في سورية { رسالة ماجستير }. المعهد العالي لإدارة الأعمال.

3.1.6 النوريات والمؤتمرات

- 1- الأمين، حمزة عبدالله والصادق، نورالدين ناصر. (2022). مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية البيئية، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، <https://doi.org/10.53796/hnsj3240>، HNSJ, 2022, 3(2); 787-760.
- 2- أبو خير، أحمد سمير. (2022). أثر هيكل الملكية والمرونة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، 3(2)، 808-756. (ONLINE): ISSN 2682-4825.
- 3- الحمداني، رافعة إبراهيم وعمران، عبدالجليل عبدالحسن. (2022). التوازن المالي، مجلة الريادة للمال والأعمال، 3(2)، 55-43.
- 4- السبعوي، مشتاق محمود وأحمد، سلام أنور وسليمان، يالجين فاتح. (2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، 2(2) 92-67.
- 5- الشاذلي، أحمد شفيق. (2014). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي
- 6- الطائي، يوسف حليم والجبوري، حيدر جاسم. (2017). المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 14(3)، 556-539.
- 7- بتال، أحمد حسين وفيصل، فيصل غازي. (2021). قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد (خاص)، <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.29.56-33>.
- 8- منصور، لمي محمد والزبيدي، شذى عبدالحسين والمعومري، محمد علي. (2022). تأثير المرونة المالية في قيمة الشركات، مجلة كلية مدينة العلم، 14(1)، 121-106.
- 9- مريعي، عبدالحسين و داخل، نور عطية. (2020). مفهوم المرونة في المعيار التخطيطي، مجلة مركز دراسات كوفة- جامعة كوفة، 1(56)، 310-289. doi: 10.36322/jksc.v1i56.4851.
- 10- موسى، حيدر طالب ومهدي، صباح رحيم وعذافه، حيدر حسين. (2020). دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009-2017)، 26(117)، 347-360.
- 11- عزيز، حيدر عبدالمنعم. (2019). استراتيجية البنك المركزي العراقي [2016-2022] ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 17(61)، 61-43.
- 12- محسن، مها مزهر. (2016). اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013، *Journal of Economics and Administrative Sciences*، 22(92):360-384.

- 13- يوسف، رواء أحمد. (2021). قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الاهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، 5(18)، 176-161.

4.1.6 الكتب

- 1- العارضي، جليل كاظم مدلول. (2013). الادارة المالية المتقدمة، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 2- العلي، أسعد حميد. (2017). الادارة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 3- النابلسي، سليم فيصل. (2021). التمويل الاصغر : المفاهيم والممارسات المؤسسية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع.
- 4- اليوسف، جمال والحوي، فواز. (2017). الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق.
- 5- سلطان، حكمت رشيد و خليل، زين جميل وعزب، سامي عبدالله. (2018). التخطيط المالي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 6- ماكينيس، ويل. (2017). ثورة في ثقافة الأعمال، دليل الشركات في القرن الحادي والعشرين، مؤسسة هندلوي للنشر والتوزيع، المملكة المتحدة.

6.2.1 Academic Dissertations & Thesis

1-Ijaz, S. (2021). Bank Competition, Financial Stability, and Economic Growth Links: A Micro and Macro Level Study of Selected Asian and European Economies [PhD thesis]. Capital University of Science and Technology, Islamabad.

6.2.2 Periodical & Researches

1-Al-Shammari, A.J. & Al-Yahya, I.A. (2021). Financial Flexibility, Cash Holding and Liquidity: An Emprical Study, Turkish Journal of Computer and Mathematics Education, 12(7), 3364-3380. <https://doi.org/10.17762/turcomat.v12i7.4537>.

2-Zhang, D. (2022). Does ESG Performance Enhance Financial Flexibility? Evidence from China, Sustainability, 14(18), 1-22, 11324; <https://doi.org/10.3390/su141811324>.

3- Cherkasova, V. and Kuzmin, E. (2018). Financial Flexibility as an Investment Efficiency Factor in Asian Companies, Gadjah Mada International Journal of Business, 20(2), 137-164.

4- Iliasov, D. and Kokoreva, M. (2018). Financial Constraints Versus Financial Flexibility: What drives Zero-Debt Puzzle in Emerging Markets, Russian Mangement Journal, 16(3), 407-434.

5- Ahmed, M. (2022). The Relationship Between Financial Flexibility and Common Stock Return, World Bulletin of Management and Law, 13, 100-111, ISSN: 2749-3601.

6- Hasan, N. and Kassim, E. and Ma`on, S. (2018). Factors Influencing Individual Financial Resilience in Facing Economic Crisis: Does Financial Literacy Really help, International Journal Academic Research in Business and Social Sciences, 8(11), 1613-1623.

7- Sreenivasula, A. and Mamilla, V. (2022). Impact of Capital Structure on Profitability and Financial Flexibility, Gradiva Review Journal, 8(7), 1669- 1690, DOI:10.37897.GRJ.2021.V8I7.22.50149.

8-Rahimi, K. and Mosavi, A. (2016). Value of Financial Flexibility and Firms Financial Policies, International Journal of Economics and Finance, 8(4), 207-215. doi:10.5539/ijef.v8n4p207.

9-Musa, S. and Karimu, M. (2022). Effect of Leverage on Profitability of Information and Communication Technology Companies Lited on the Ngeria Stock Exchange, The Journal of Positive Psychology, 6(6), 10386-10393.

10-European Central Bank (2021). Financial Stability Review, Macroprudential Policy Issues.

11- Tran, S. Nguyen, D and Nguyen, L. (2022). Concentration, Capital, and Bank Stability in Emerging and Developing Countries, <http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214-8450>.